رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية التركية: حوار متجدد وعلاقات مشتركة

م.م. زينب نعيم صدام

جامعة النهرين/ رئاسة الجامعة – قسم شؤون الدراسات العليا

zainab.n.s@nahrainuniv.edu.iq

الخلاصة

تعد العلاقات التركية – العراقية نموذجاً معقداً من التداخل بين الجغرافية والسياسة والمصالح الاقتصادية والامنية، مما جعلها تتميز بالتقلب والتغير بين التقدم والتراجع لعقود طويلة، وبالرغم مما تمر به هذه العلاقات من انتكاسات إلا أنه من الضروري بالنسبة للدولتين تجاوز خلافاتهما لتحسين العلاقات الثنائية لما يحققه التوافق والتلاؤم من مصالح مهمة لكلا الطرفين. حيث تسعى هذه الدراسة، إلى بيان مستقبل العلاقات العراقية التركية في ظل القضايا العالقة بينهما، من خلال التطرق إلى مسار العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، وتحليل طبيعة هذه العلاقة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، وناقشت الدراسة أهم العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات بينهما، لاسيما قضية المياه، الأكراد، التركمان وحزب العمال الكردستاني. وقد توصلت هذه الدراسة إلى ان تكثيف الأعمال الدبلوماسية بين البلدين لاسيما بعد زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد في عام ٢٠٢٤ وزيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى أنقرة في عام ٢٠٢٥ ، وتشارَك البلدان في عدة مبادرات، قد ساهمت في الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء شراكة استراتيجية قائمة على المصالح المتبادلة. حيث ان الحوار المتجدد ساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحقيق التنمية لكلا البلدين. وقد تشهد العلاقات التركية العراقية تحولات عديدة مستقبلا في ظل

تسارع الأحداث والتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ربما تزيد من توترها أو تكون دوافع إيجابية لتطورها بشكل فاعل.

A Forward-Looking Vision for Iraqi–Turkish Relations: Renewed Dialogue and Shared Interests

Zainab Nieem Siddim

Abstract

The relations between Turkey and Iraq represent a complex model of interaction shaped by geography, politics, and intertwined economic and security interests. This complexity has rendered the relationship inherently volatile, fluctuating between progress and regression over several decades. Despite the recurring setbacks, it remains imperative for both states to overcome their differences in order to enhance bilateral relations, given that alignment and mutual understanding serve to advance vital shared interests. This study seeks to explore the future trajectory of Iraqi–Turkish relations in light of the unresolved issues between them. It does so by examining the course of relations since 2003 and analyzing their nature across political, economic, and security dimensions. Furthermore, the study addresses the key factors influencing these relations, particularly water disputes, the Kurdish issue, the Turkmen question, and the presence of the Kurdistan Workers' Party. The study concludes that the intensification of diplomatic engagement between the two countries—especially following the visit of Turkish President Recep Tayyip Erdoğan to Baghdad in 2024 and the visit of Iraqi Prime Minister Mohammed Shia' Al-Sudani to Ankara in 2025—along with their participation in several joint initiatives, has contributed to a shift from crisis management toward the establishment of a strategic partnership based on mutual interests. Moreover, the

renewed dialogue between the two sides has played a significant role in enhancing regional stability and promoting development in both countries. Looking ahead, Iraqi–Turkish relations are likely to undergo various transformations amid the accelerating developments in the Middle East, which may either heighten tensions or create positive momentum for a more effective and constructive partnership.

المقدمة

تعد العلاقات العراق وتركيا من اهم العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، حيث تربط البلدين روابط جغرافية وتاريخية ومصالح مشتركة، جعلت طبيعة العلاقات بينهم مزيجاً من التعاون والتنافس في آن واحد، فقد أجبر الغزو الأمريكي للعراق، وما تلا ذلك من صعود تنظيم داعش وهزيمته على التركيز على قضاياه الداخلية؛ لهذا السبب، لم تتح الفرصة لعلاقات العراق مع تركيا لكي تتطور على نحو قائم على التعاون حتى وقت قريب. ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها الإقليم وتفاعلات البيئتين الاقليمية والدولية ومتغيراتها. اصبحت هذه العلاقات امام مفترق طرق، فرض عليها البحث عن صيغ جديدة اكثر توازناً واستدامة لتطوير اليات تعاون اكثر مرونة وفاعلية، في معالجة القضايا المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب، وزيادة التجارة المتبادلة، وضمان سلامة أراضي العراق، وتقاسم المياه. ومن هنا تأتي أهمية هذا الدراسة في محاولة بيان وتحليل محددات العلاقات العراقية التركية، والوقوف على ابرز القضايا المؤثرة فيها، فضلاً عن استشراف مستقبل العلاقات العراقية التركية، واستكشاف فرص تطويرها عبر "حوار متجدد" وتفاهمات تدعم بناء علاقة مشتركة قائمة على التوزان والتكامل، بما يخدم مصالح البلدين ودعم استقرار المنطقة في ظل الأوضاع الراهنة.

اولاً / أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية العلاقة بين العراق وتركيا لما لهما أهمية محورية في منطقة الشرق الأوسط، إذا ان الموقع الجغرافي والتاريخ المشترك يجعلان من العلاقة الثنائية بين البلدين عاملاً مهماً في تشكيل التوازنات الإقليمية.

حيث تتجلى أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب منها:

١- القدرة على فهم طبيعة العلاقات بين العراق وتركيا وتقديم المعرفة حول أبعادها المختلفة.

٢- تسليط الضوء على ابرز العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي تشكل مسار العلاقة بين البلدين.

٣- رصد تأثير قضية المياه على العلاقة بين البلدين.

٤- تقديم المعرفة الأساسية حول مستقبل العلاقات بين العراق و تركيا.

ثانياً / أهداف البحث: تتمثل اهم أهداف البحث في:

١- معرفة التطور التاريخيّ للعلاقات بين العراق وتركيا.

٢- فحص تأثير المحددات السياسية والاقتصادية والأمنية على العلاقات بين العراق وتركيا.

٣- التعرف على اهم القضايا التعاونية والخلافية التي تشكل مسار العلاقات بين العراق وتركيا.

٤- بيان اثر التحولات الإقليمية والدولية على العلاقات بين العراق وتركيا.

٥- استشراف مستقبل العلاقات العراقية التركية.

ثالثاً / إشكالية البحث: تعد العلاقات بين العراق وتركيا من اهم العلاقات المحورية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من التعاون المشترك والتبادل

الاقتصادي والتجاري والطاقة بين البلدين، إلا ان هذه العلاقات لا تخلو من الخلافات والتحديات التي اثرت على مسارها، من أبرزها القضايا الأمنية المرتبطة بالحدود المشتركة بين البلدين؟ وقضية تقاسم المياه، أضافتاً إلى تأثير التوازنات الإقليمية والدولية والديناميكيات المتغيرة في المنطقة في الوضع الراهن، ومن هنا تتمحور إشكالية البحث حول طرح سؤال رئيس وهو: ماهي طبيعة ومستقبل العلاقات بين العراق وتركيا في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط؟

رابعاً / فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها، ان مستقبل العلاقات بين العراق وتركيا يتجه نحول ازدياد التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، بسبب المصالح المشتركة بين البلدين، بالرغم من استمرار وجود بعض التحديات المرتبطة بالقضايا الأمنية وقضية تقاسم المياه.

خامساً / مناهج البحث

تم استخدام عده مناهج لإتمام هذا البحث، منها المنهج الوصفي التحليلي لتحليل طبيعية العلاقات بين البلدين وبيان اهم العوامل المؤثرة فيها، ومنهج استشراف المستقبل لبيان الاتجاهات المستقبلية للعلاقات بين العراق وتركيا.

سادساً / هيكلية البحث

انتظم البحث في ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، اذ جاء المبحث الأول تحت عنوان الإطار النظري والتاريخي للعلاقات بين العراق وتركيا، في حين جاء المبحث الثاني تحت عنوان القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية التركية، واخيراً جاء المبحث الثالث تحت عنوان مستقبل العلاقات العراقية التركية.

المبحث الأول:الإطار النظري والتاريخي للعلاقات بين العراق وتركيا

تأتي اهمية العلاقات العراقية التركية، في انها ذات ابعاد تاريخية وسياسية وامنية مختلفة، والتي تؤدي بدورها إلى تلاقي مصالح الدولتين، والصراع ايضاً بسبب الاختلاف المصالح، وتضارب الاهداف بينهما، لذا في سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مسار وطبيعة العلاقات العراقية التركية في فترات زمنية مختلفة، وتطور العلاقات بعد عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢٦.

المطلب الأول: العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣

بعد خروج العراق من حلف بغداد وتغيير نظام الحكم فيه عام ١٩٥٨، اتسمت العلاقات العراقية التركية بالتوتر بسبب عدم قبول الحكومة التركية للتغيير الذي حصل في العراق، إلا ان حكومة تركيا عادت واعترفت بالحكومة العراقية الجديدة في ٣١ من تموز، إلا انها لم تلبث طويلاً لإعلان اعترافها بانقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣، لكن سرعان ما ساءت علاقتها مع العراق بسبب " ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ الذي عقد بين العراق وسوريا ومصر، الذي عدته يشكل تهديداً لمصالحها [١]. وشهدت السنوات من ١٩٦٥ ١٩٦٨، نوعاً من الهدوء والاستقرار في العلاقات ما بين الدولتين، لاسيما بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز لتركيا في تموز ١٩٦٦ التي أعلن فيها عن مساندة العراق لتركيا في قضية قبرص مقابل وقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية، ومع تغير النظام السياسي في العراق في تموز ١٩٦٨ تعززت العلاقات بين الدولتين، وفي عام ١٩٧٢ ووقعت الدولتان بروتوكولاً للتعاون الاقتصادي لمعالجة موضوع حصص العراق المائية في إطار ملء خزان كيبان التركي، ومد خط أنابيب النفط من كركوك إلى السواحل التركية

[١] احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل، عمان، دار زهران، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص١٩.

على البحر المتوسط، ليستمر التعاون بينهما في مختلف المجالات، منها عقد اتفاقية النقل البري عام ١٩٨٠. وبسبب الحرب العراقية الايرانية ورغبة العراق إلى تنويع طرق الاستيراد للسلع التي يحتاجها وطريق أمن للتصدير، ووقعت الدولتان على اتفاقية للتعاون وأمن الحدود عام ١٩٨٣ تتيح لكل منهما التوغل العسكري في أراضي الدولة الأخرى لمسافة (٥-١٥) كم) لملاحقة الاكراد المناوئين لكلا الدولتين[٢]. كما وقعت الدولتان على " بروتوكول أمني لنفس الغرض في تشرين الأول ١٩٨٤، وهو ما ساعد القوات التركية لدخول قواتها إلى الاراضي العراقية لملاحقة عناصر " حزب العمال الكردستاني التركي، فيما لم يستفد العراق من كلا الاتفاقين بسبب انشغاله بالحرب وبتطورات الأحداث التي تلتها في التسعينيات اثر دخوله إلى الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ والحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضده في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١، ومن ثم فرض مناطق حظر الطيران في مناطق شمال وجنوب العراق، تلك الاحداث التي استمرت بشكل أو بآخر حتى ٢٠٠٣ واحتلاله من قبل الولايات المتحدة، حيث انعكست نتائجه على علاقة تركيا معه طوال تلك الفترة[٣]. لكن العلاقات العراقية التركية تطورت اقتصادياً وسياسياً، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، حيث اعتمد قادة حزب العدالة والتنمية سياسة تعدد الأبعاد والتفاعل الإيجابي، مع دول الجوار ومنها العراق، الذي رحب بالزيارات التي قام بها المسؤولون الأتراك، وزيارة كمية الصادرات التركية للعراق[٤]، وبعد عام ٢٠٠٣ انفتحت تركيا، على العراق اقتصادياً وسعت إلى تعزيز نفوذها من خلال التعليم والتجارة، والزيارة المتبادلة

[٢] نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية – التركية بعد ٢٠٠٣ في بعدها السياسي والأمني، قضايا سياسية / العدد ٦٧، ص٣٠٣.
[٣] نبيل محمد سليم، المصدر نفسه ص ٣٠٥.
[٤] حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد الستون، ص١٤٥.

على المستوى السياسي، وعقد مذكرات تفاهم في ٧ أب ٢٠٠٧، كان أولى مبادئها تعاون الطرفين لتحقيق السلام، وتطوير آلية الحوار، والتنسيق في القضايا الأمنية والاقتصادي[٥]. حيث عملت تركيا باستمرار على تعزيز علاقاتها مع العراق، ففي عام ٢٠٠٨ حتى قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان" بزيارة هامة لبغداد لغرض حل الخلاف حول ملف المياه والنفط، ومحاربة حزب العمال الكردستاني، كما أثار "أردوغان" قضية ضمان حقوق التركمان بالعراق والتعاون بين تركيا واقليم كردستان، وقد اختتمت الزيارة بتوقيع "أردوغان" ونظيره العراقي آنذاك نوري المالكي" على اتفاق تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا"، لغرض توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، وتنسيق مواقفهما وجهودهما الإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة[٦]، الا ان فتره الفتور النسبي للعلاقة بدأ عام ٢٠١١ بما عرف" بثورات الربيع العربي" التي مثلت تهديد للأمن القومي لمختلف دول الشرق الأوسط[٧]، واتبعت تركيا سياسة التدخل بالشأن الداخلي، حيث انتقد "أردوغان" عام ٢٠١٢ النخبة الحاكمة ببغداد، مما أدى لتبادل استدعاء السفراء بين بغداد وأنقرة، كما استمرت تركيا في دفاعها عن الأقلية التركمانية والمطالبة بتعزيز حصتها من المناصب السياسية بالعراق[٨]. وبعد عام ٢٠١٤ تضاعفت التوترات الامنية بين أنقرة وبغداد بعد سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على

[٥] فادية عباس هادي، السياسة الخارجية التركية المعاصرة تجاه العراق (دراسة في الدوافع والآليات)، مجلة المعهد العدد (٦)، ٢٠٢١، ص٣٨٣.
[٦] أحمد مجيد جاسم محمد، العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠١٤ ومستقبلها، مجلة تكريت للعلوم السياسية (إصدار خاص) مؤتمر كلية العلوم السياسية (٤) (٢٠٢٣) ٥٢١-٥٤٩
[٧] حسين حافظ وهيب، العراق والمحيط الإقليمي دراسة في العلاقات التركية - العراقية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس - العدد الأول / ٢٠١٧،ص ١٨٣.
[٨] عامر كامل احمد، مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العددان ٦٤-٦٥، ص ٨٧.

ثلثي مساحة العراق وسوريا، وهو ما دفع تركيا لتنفيذ عدد من العمليات العسكرية داخل العمق العراقي. وشملت عدد من التدخلات العسكرية بالعراق منها: عملية "معسكر بعشيقة: حيث أعلنت أنقرة في الأول من كانون الأول ٢٠١٥، عن تحرك كتيبتين من القوات المسلحة التركية لمعسكر "الزليكان" بمدينة "بعشيقة" بالموصل، بغية تدريب القوات الكردية لمواجهة تنظيم "داعش" الإرهابي، والتدخل التركي بسنجار": أعلنت أنقرة في اذار ٢٠١٨ عن عملية عسكرية في قضاء "سنجار" شمال العراق لتدمير معسكرات "العمال الكردستاني بها، وعمليات المخلب النسر – النمر": بدأت القوات التركية بتنفيذ عمليتين عسكريتين منفصلتين في شمال العراق لمحاربة "الكردستاني"، وبموجب الاتفاقات الأمنية الموقعة بين العراق وتركيا عام ٢٠٢٤، حيث يمكن وصف عام ٢٠٢٤ بأنه نقطة تحول في العلاقات التركية العراقية، حيث بدأ العام بزيارة هامة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان لبغداد في ٢٣ نيسان ٢٠٢٤ هي الأولى منذ عام ٢٠١١، وشهدت اتفاق بين بغداد وأنقرة على كافة القضايا العالقة بينهم، وعقد "أردوغان" لقاءات مع نظيره العراقي "عبد اللطيف رشيد ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، واتفقوا على اعتماد التفاهمات والحوار البناء المعالجة القضايا الإقليمية، وبختام الزيارة تم التوقيع على اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين الدولتين ويشمل ٢٦ اتفافية للتعاون بينهم. كما وقع "أردوغان" و "السوداني" على مذكرة تفاهم رباعية بين العراق وتركيا وقطر والإمارات للتعاون في مشروع طريق التنمية الاستراتيجي، ومن خلاله سيتم مد خط بري خط للسكك الحديدية من خليج البصرة العراقي حتى تركيا بطول (١٢٠٠كم)، وسيتم إنشاء خط سكة حديد من قرية "أوفاكوي" الحدودية مع العراق في جنوب شرقي تركيا ثم سيتم ربطه بشبكة السكك التركية لينتقل بعد ذلك للدول الأوروبية، وتبلغ الميزانية الاستثمارية

للمشروع نحو (١٧) مليار دولار، وسيتم على ثلاث مراحل الأولى عام ٢٠٢٨، الثانية ٢٠٣٣ ، الثالثة (٢٠٥٠)، لغرض خفض مدة نقل البضائع من ٤٥ يوماً من طريق "رأس الرجاء الصالح"، أو ٣٥ يوماً من البحر الأحمر، إلى (٢٥) يوماً فقط، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي عقدت بين الدولتين عام ٢٠٢٥ لحل قضية المياه وبعض القضايا الخلافية الاخرى لغرض تعزيز التعاون بين الدولتين[٩].

المطلب الثاني: محددات العلاقات العراقية التركية

هناك العديد من القضايا التي تحد من العلاقات العراقية التركية ابرزها:

اولاً: المحددات السياسية

تحاول تركيا إعادة الامجاد العثمانية من خلال اعادة توسعها الجديد. التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، لاسيما باتهام رئيس وزراء تركيا (اوردوغان) عام ٢٠١٢، للحكومة العراقية بالطائفية واثارة الحرب الطائفية في العراق، وايواء تركيا مطلوبين للقضاء العراقي، وعقد مؤتمرات بالمعارضة العراقية في الخارج، والتعامل مع الاقليم خارج اطار الدولة الاتحادية، لاسيما في مجال عقود الشركات في مجال النفط والغاز وتصديرها عبر تركيا، والتعامل التجاري والزيارات المتبادلة بين الاقليم وتركيا، بدون علم حكومة بغداد الاتحادية[١٠]. حيث ان الثقة والإيمان بالحل والشراكة المتبادلة أهم الشروط لأية علاقة بين دولتين أو أكثر. وان الاتفاقيات والتفاهمات لا تكفي لوحدها لبناء الشراكة المتبادلة، ولعل زيارة الرئيس أردوغان الأولى للعراق خير دليل

[٩] منى سليمان، محددات وأبعاد تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق (٢٠٠٣- ٢٠٢٤)، مَجَلَّةَ الثَّقَافَةِ وَالعُلُومِ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ، المجلد الأول العدد الثاني - يناير ٢٠٢٥، ص٣٠.

[١٠] حمد جاسم محمد الخزرجي، المتغيرات المؤثرة في العلاقات بين جمهورية العراق والجمهورية تركيا، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ١٢ مارس ٢٠١٩، متاح على الرابط: https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/03/12/% % تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١.

على ذلك، فلا زالت العلاقة بين الدولتين غير متوازنة، هنالك طرف مستفيد بشكل كبير وهو تركيا، وطرف متضرر بشكل أكبر وهو العراق، فلا يوجد هنالك تكافؤ التبادل الاقتصادي، ولا يوجد حل نهائي للطرفين بشأن المياه، ولا في الجانب الأمني، فتركيا متوغلة داخل الأراضي العراقية، ولديها موقف سلبي من المصالح العراقية[١١]. حيث ان البعد الجيوسياسي كان حاضراً في تفكير المعنيين ببناء العلاقات العراقية التركية، بالرغم من تقاطع المصالح، الا ان هناك حاجة ماسة لتركيا في ارساء معالم الاستقرار السياسي فيها اذ ان اي تحسن في علاقاتهما يؤدي إلى تخفيف وطأة الخلافات الاثنوغرافية المتصاعدة في الدولة بفعل التدخلات الخارجية ومنها التدخل التركي، اما الثانية فقد استفادت تركيا جيوسياسياً من حالة الوهن التي عاشهت العراق لاسيما بعد عام٢٠٠٣ [١٢].

ثانياً: المحددات الامنية

يعد العامل الأمني احد اهم العوامل التي تؤثر على العلاقات العراقية التركية، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، حيث ان تركيا، تستند في سياستها الخارجية تجاه العراق على نقطة مهمة وهي وحدة العراق (الأمن الجيوسياسي)، حيث تعد الحكومة التركية الحفاظ على وحدة العراق ركيزة أساسية لأمنها العام، لأن انقسامه قد يفتح الباب أمام انقسامات أخرى في المنطقة[١٣]. بالإضافة إلى المخاطر الأمنية المتمثلة في أنشطة إرهابية مستمرة من جهتين رئيسيتين

[١١] عبد الله ناهض عباس، العلاقات العراقية التركية.. قراءة في التحديات والفرص، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٢ حزيران ٢٠٢٤، ص٢.

[12] Prof. Lateef Kamel Kelaiwy, A Geopolitical Analysis of Iraqi- Turkish Relations after 2003,Journal of Tikrit University for Humanities, (2021) 28 (3),p160.

[13] Roxanne Jamal SHAKOR،THE IMPACT OF GEOPOLITICS ON IRAQ-TURKEY RELATIONS AFTER 2003 ،Institute Journal ،2024 (618-597) 16 ،p4.

هما: حزب العمال الكردستاني – المصنف غربيًّا ضمن التنظيمات الإرهابية والمحظور عراقيا – وتنظيم داعش إذ تعدهما تركيا عائقين أمام طموحاتها الإقليمية، واستقرار المعادلة السورية الجديدة[١٤]. مما قاد تركيا إلى تشكيل "محور رباعي أمني تركي عراقي سوري – أردني، للقضاء على التنظيمات الإرهابية"، حيث صنف العراق الحزب خلال عام ٢٠٢٤ على أنَّه «منظمة محظورة»، وليس «منظمة إرهابية» رسمياً، وتم تشكيل لجنة أمنية مشتركة وعقد الاجتماع الأول للجنة الأمنية بأنقرة في ١٩ كانون الأول ٢٠٢٣، والثاني بمنتصف اذار ٢٠٢٤، بالإضافة إلى تشكيل لجنة مشتركة بين تركيا والعراق في مجالات مكافحة الإرهاب، ففي نيسان ٢٠٢٤ تم التوقيع على أربع مذكرات تفاهم أمنية بين تركيا والعراق في مجالات التدريب العسكري، الصحة العسكرية، التعاون بالتصنيع العسكري، كما وقعت مذكرة للتعاون بين وزارتي الداخلية وفي منتصف شهر اب ٢٠٢٤ وقع وزير الدفاع التركي والعراقي على مذكرة تفاهم بشأن التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب" عقب الاجتماع الأمني الرابع بين وفد الدولتين في أنقرة. ونص الاتفاق على إنشاء مركز التنسيق الأمني المشترك ببغداد لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل الاتجار بالبشر والمخدرات، وتحويل معسكر بعشيقة" التركي لمركز تدريب وتعاون لمكافحة نشاط "حزب العمال الكردستاني"، وهو ما يمثل أعلى درجات التعاون الأمني بين الدولتين، وعليه تُريد تركيا بالشراكة مع العراق فرض طوق على المسلحين الأكراد في العراق وسوريا[١٥].

[١٤] حنين محمد الوحيلي، القواعد التركية في العراق أبعاد المشروع العثماني المعاصر وحجم التمدد العسكري، مركز حمورابى للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٣٠، تموز ٢٠٢٥، ص١.
[١٥] الدراسات الإيرانية الجديدة في العراق على ضوء الدراسات الإيرانية ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، فبراير ٢٠٢٥.

ثالثاً: المحددات الاقتصادية

هناك منفعة اقتصادية متبادلة بين العراق وتركيا، مما أدى إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فحاجة تركيا إلى تعزيز نموها الاقتصادي يزيد من حاجتها إلى النفط، والغاز كمصادر للطاقة، مما دفع تركيا إلى تأمين مصادر الطاقة الأساسية، حيث وفرة لمصادر الطاقة في العراق، واحتياطات نفطية ضخمة يقدر الثابت منها بأكثر من (١١٢) مليار برميل، إذ تركز الاستراتيجية التركية على ضمان استمرار تدفق النفط العراقي عبر خط نفط جيهان كركوك، الذي يوفر لتركيا موارد دخل مهمة[١٦]، ومن جهة أخرى يمثل العراق سوقاً استهلاكية للمنتجات التركية، في ظل تراجع أداء القطاع الإنتاجي في العراق، فضلاً عن الفرص الاستثمارية التي استحوذت عليها الشركات التركية في إعادة أعمار البنية التحتية المدمرة نتيجة الحروب والاحتلال الأمريكي عام (٢٠٠٣) وبذلك أصبح العراق من الأسواق المهمة للمستثمرين الأتراك، ودخلت الشركات والمستثمرون الأتراك في مشاريع وعقود طويلة الأجل مع الشركات العراقية، لذلك حرصت تركيا على تطوير علاقاتها مع العراق وعدم تدهورها على الرغم من الملفات الخلافية بين الطرفين، حيث نجد أن أركان الاستراتيجية التركية تجاه العراق قد تكاملت بأبعادها السياسية، والأمنية، والاقتصادية، وبذلك تكون تركيا قد حققت نسبة من الفعل الاستراتيجي الاقتصادي المثمر في إحدى هم دول عمقها الاستراتيجي[١٧]. فقد أعلن البلدين في ١٨ اب ٢٠٢٤ عن إعفاء التأشيرة لمن هم دون الـ١٥ أو فوق ٥٠ سنة، مما سيسهم في تطوير العلاقات بين البلدين وزيادة الأنشطة الاستثمارية والسياحية للعراقيين في تركيا، كما قام وزير التجارة التركي "عمر"

[١٦] حسين عليوي عيشون، المتغيرات الداخلية وأثرها في العلاقات العراقية – التركية، مجلة النون العدد ٤٣، ص٣.
[١٧] فادية عباس هادي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٥.

بولاط" بزيارة لبغداد في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٤ كشف خلالها عن أن العراق هو ثالث أكبر شريك تجاري لتركيا وتبلغ حجم التجارة السنوية بينهم ٢٠ مليار دولار، مقابل نصف مليار دولار استثمارات تركية بالعراق في مجالات البنية التحتية والنقل والطاقة وقنوات الري[١٨].

المبحث الثاني: القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية التركية

اتبعت تركيا خلال السنوات الاخيرة توجهاً تركياً جديداً تمثل بتطبيق سياسة (تصفير الأزمات) مع الدول المجاورة، والتي أرسى دعائمها وزير الخارجية التركي أحمد داوود اوغلو، إلا أن العلاقات العراقية–التركية، استمرت باتجاه التعاون من جانب والتراجع من جانب آخر، حيث يمكن تحديد أربعة قضايا أساسية تؤثر في مسار العلاقة بين تركيا والعراق في الوقت الراهن، والتي كانت حاضرة في جدول أعمال زيارات وزراء الخارجية والطاقة والتجارة الأتراك إلى العراق، ويمكن تلخيص هذه القضايا بما يأتي:

المطلب الأول: القضية الكردية

تعد القضية الكردية حدثاً مؤثراً في العلاقات العراقية – التركية، والذي أدى إلى خلق حالة من التوتر بين البلدين، بينما انها لا تخص فقط العراق وتركيا بل تعد مشكلة اقليمية لنظر لامتداد الاكراد الجغرافي في اكثر من دولة (سوريا والعراق وإيران وتركيا) حيث يمكن أن يشكلوا عاملاً إقليمياً مؤثراً في العلاقات بين تلك الدول، بالتالي أن اي تعامل مع الاكراد بطريقة غير سليمة سيؤدي إلى اضطراب إقليمي في أي دولة وستكون له تداعيات وانعكاسات على بقية الدول، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ بعد تحول الوضع القائم في شمال العراق إلى وضع جديد من خلال اعلان اقليم في شمال العراق، وتحول النظام في العراق إلى نظام تعددي كل هذا شكل تحدياً للأساس الأيديولوجي

[١٨] منى سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

للدولة التركية فأي تغيير في بنية الدولة العراقية سيحفز على إحداث تأثير داخل تركيا نتيجة مطالبات أكرادها، اذ ان تعزيز الأنموذج الفدرالي في شمال العراق يزيد من احتمالية حدوث التحول نفسه للدولة التركية[١٩]. نتيجة لذلك بدأت تركيا بعمل دبلوماسي مكثف مع الجانب العراقي لضمان السيطرة على التحركات الكردية وضمان عدم امتدادها لتصبح نواة حقيقية لدولة كردية مستقلة، حيث ان هدف العراق وتركيا هو عدم أقامت كيان مستقل للأكراد[٢٠]. إلى جانب قضية التركمان التي تعد من القضايا التي واجهت العلاقات التركية العراقية بعد ٢٠٠٣، فقد بدأت تركيا تسليط الأضواء على أوضاع تركمان في العراق، لاسيما محافظة كركوك، وذلك لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، حيث تعد تركيا التركمان من الشعوب التركية التي تناصرها، كما ان كركوك كانت تتبع الموصل قبل عام ١٩١٨[٢١].

المطلب الثاني: قضية حزب العمال الكردستاني

تمثل الحدود الشمالية المشتركة بين الدولتين أحد أبرز مصادر التوتر الأمني التقليدي في العلاقات التركية العراقية، نظرًا لتمركز عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية، لاسيما في المناطق الجبلية واتخاذها منطلقاً لتنفيذ عمليات عسكرية داخل العمق التركي[٢٢]. يعد ملف حزب العمال الكردستاني أحد أكثر القضايا تعقيدًا في العلاقات بين تركيا والعراق، نظرًا لتداخل أبعاده الأمنية والسيادية والإقليمية، فقد واجهت تركيا ومنذ سنوات

---

[١٩] حمد جاسم محمد الخزرجي، مصدر سبق ذكره.

[٢٠] محمد علي الطائي، مستقبل العلاقات العراقية التركية، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، ١٨ أغسطس، ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://arabprf.com/?p=4088 تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٥.

[٢١] حمد جاسم محمد الخزرجي، مصدر سبق ذكره.

[22] Zena Kamal Khorsheed, A geopolitical analysis of Iraqi-Turkish relations after 2003, The 10th International Scientific Conference, July 25-26, 2019 - Istanbul, Turkey, p2023.

طويلة التحركات العسكرية لحزب العمال الكردستاني التركي المعارض، والتي تستهدف المؤسسات المدنية والعسكرية التركية، حيث عملت تركيا على شن هجمات عسكرية في إقليم كردستان العراق ومناطق شمال العراق تقول إنّها تستهدف مواقع الـ "بككا"، مما أدى إلى اعتراض الحكومة العراقية على هذه الهجمات وعدها خرق لسيادة العراق، بينما عملت تركيا على اتهام الحكومة العراقية بانها لم تتخذ الإجراءات الكافية لإنهاء وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني على أراضيها[٢٣]. مما أدى إلى استمرار توتر العلاقات بين البلدين، وما يزيد الأمر تعقيداً وجود تباين في مواقف الأطراف الكردية العراقية، فبينما يميل "الحزب الديمقراطي الكردستاني" الحاكم في أربيل ودهوك إلى مسايرة الحكومة التركية ومحاولة التضييق على الـ "بككا"، فإن "الاتحاد الوطني الكردستاني" المهيمن في السليمانية يرتبط بعلاقات أفضل مع الـ "بككا"، وتتهمه تركيا بتوفير ملاذ آمن لعناصر التنظيم، وفي السياق ذاته ينظر لإقليم كردستان إلى هذه الإشكالية باعتبارها ذات جذور سياسية تتجاوز المقاربة العسكرية الأمنية البحتة[٢٤]، وفي ١٢ ايار ٢٠٢٥ أعلن حزب العمال الكردستاني حلّ نفسه رسميًا، أعقبه في ١١ تموز ٢٠٢٥ قيام عشرات من عناصره بإحراق أسلحتهم استجابة لدعوة زعيمه المعتقل عبدالله أوجلان لنزع السلاح ضمن مسار تفاهم مع تركيا، ورغم هذا التقدم احتفظت تركيا بأكثر من ٢٠٠ نقطة عسكرية بعمق يصل إلى ٤٠ كيلومترًا، عدت وجودها ضرورةً أمنيةً لمواجهة أي تهديدات محتملة ولموازنة النفوذ الإيراني، مع استمرار تنسيقها الأمني بصورة أكبر مع حكومة إقليم كردستان مقارنةً بالحكومة

---

23 **Mohamed Badine El Yattioui,The Turkish diplomatic strategy in Iraq: Shifts and continuities, 2003-2023, No. 39, January - June 2024, p96.**

٢٤ **العلاقات العراقية – التركية: مواجهة الملفات الشائكة، مركز الامارات للسياسات، متاح على الرابط:** https://epc.ae/ar/details/featured/alalaqat-aleiraqia-alturkia-muajahat-almilaffat-alshayika. **تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٥**

الاتحادية في بغداد. إلا أن الملف الكردي شهد تطورًا لافتًا في تركيا عقب اعتماد لجنة برلمانية تقريرًا شاملًا بشأن تسوية المسألة الكردية، ضمن خارطة طريق تبدأ بالتفكيك الذاتي لـ "حزب العمال الكردستاني" وتمتد إلى حزمة إصلاحات قانونية وسياسية، إلا أن تلك الإجراءات المتداولة من انسحاب محدود لبعض المقاتلين أو إتلاف أسلحة، لا تعبر تحول فعلى ولاسيما في ظل وجود تيارات "راديكالية" داخل الحزب ترفض إنهاء القتال أو الاستجابة لدعوات عبد الله أوجلان إلى التهدئة والاندماج[٢٥].

المطلب الثالث: قضية المياه

بدأت مشكلة المياه بين تركيا والعراق مع بداية ستينات القرن الماضي عندما بدأت تركيا بتأسيس مشروع (الكاب)، والذي بدأ بخزن كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات عقب بنائها (٢٢) سداً لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية مما شكل تهديداً خطيراً للعراق جراء تناقص الكميات المائية له من ١٨مليار م٣ سنويا إلى ٩ مليارات م٣ سنويا (بعد اتفاقية عام ١٩٨٧ التي سميت بقاعدة أل ٥٠٠ م٣/ ثا بين تركيا وسوريا) وحاجة العراق الفعلية ١١مليار م٣ سنويا والمستقبلية تقدر بنحو ١٤ مليار م٣ سنويا ، وفي عام ٢٠٠٨ وافقت كل من تركيا وسوريا والعراق على تنشيط عمل اللجنة الثلاثية المشتركة لتدارس موضوع إدارة الموارد المائية بين الدول الثلاث، وخلال عام ٢٠٠٩ افقت تركيا على زيادة تدفق مياه الفرات، مقابل زيادة العراق لتجارته النفطية مع تركيا ومنع حزب العمال من الانتشار عبر الحدود العراقية، الا ان

[٢٥] آمال صبحي، أزمة التصريحات التركية العراقية" حول نشاط حزب العمال الكردستاني: الأبعاد والانعكاسات، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، ٢٥ فبراير ٢٠٢٦، متاح على الرابط: https://shafcenter.org/%d8%a3%d8%b2a9-%a تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٥.

قضية المياه لاتزال أحد المواضيع المثيرة للجدل بين العراق وتركيا[٢٦]. حيث تحوّلت قضية المياه بين العراق وتركيا من نزاع فنّي حول الحصص المائية إلى ملف استراتيجي متعدد الأبعاد، استخدمته تركيا كأداة نفوذ إقليمي مزجت فيه الاعتبارات البيئية والسياسية والأمنية والاقتصادية لتحقق أهدافها، فبينما تقدم تركيا مشاريعها المائية الكبرى، مثل مشروع الكاب، وسد إليسو، كجزء من خططها التنموية لمكافحة التصحر والتغير المناخي، فإنها في الواقع اتبعت سياسة منهجية للسيطرة على منابع نهري دجلة والفرات، وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية بما يتماشى مع مصالح تركيا الاستراتيجية[٢٧]، حيث نجحت تركيا في تحويل ملف المياه إلى ورقة تفاوض سياسي، وجعل المياه عنصر مؤثر في بنية العلاقات الاقتصادية مع العراق، فأنقرة توظّف المياه كجزء من حزمة نفوذ اقتصادي، تربط من خلالها ملفات الري والزراعة بمشاريع التجارة والطاقة والنقل والاستثمار داخل العراق. رغم امتلاك العراق أوراق ضغط دبلوماسية متعددة يمكن أن تُستخدم لمعادلة النفوذ التركي، من بينها ورقة حزب العمال الكردستاني، وحجم التبادل التجاري وملف الطاقة، إلّا أنه فشل في تحويلها إلى أدوات ضغط فعالة، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الاستراتيجية الوطنية للمياه، وتشتت المؤسسات المعنية. كما أن الارتباط الاقتصادي الكبير بتركيا، إلى جانب الانقسامات السياسية الداخلية، جعل الموقف العراقي هشاً وغير قادر على اتخاذ مواقف حاسمة في اغلب الاحيان[٢٨]. هذه الأسباب مجتمعة أسهمت في تصعيد أزمة المياه بين العراق

---

[٢٦] عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام ٢٠١١ وافاقها المستقبلية؟، قضايا سياسية، العدد ٨٠، ٢٠٢٥/٣/٣١، ص٦٣.

[27] Farzad Ramezani Bonesh, Turkey's approach and important goals toward Iraq, Al-Bayan Center for Planning and, 2022,p8.

[٢٨] علي بشار اغوان، من معاهدة ١٩٢٦ إلى بروتوكول ٢٠٢٥ كيف يتنازل العراق لتركيا في قضية دجلة والفرات؟، جمار، ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٥، متاح على الرابط https://jummar.media/10545 : تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٧.

وتركيا، إذ أن كل من البلدين له مصالحه في استخدام هذه قضية المياه، وفي ظل غياب اتفاقيات ملزمة ومشتركة، تبقى الأزمة محط اهتمام مستمر وتمثل تحدي في العلاقات الثنائية بين البلدين.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية التركية

دفع هجوم حماس في السابع من تشرين الأول على إسرائيل، وما تلاه من تصعيد إقليمي واسع النطاق، والحرب بين ايران وإسرائيل السياسة في الشرق الأوسط إلى حقبة جديدة من التوترات الأمنية. في ظل هذه المرحلة من التغيرات الجيوسياسية، شهدت العلاقات العراقية التركية تقارب. حيث اسهمت الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية في توطيد هذه العلاقة. وبيان اهمية العراق بالنسبة لتركيا وانخراطها مع الشرق الأوسط. فالأراضي العراقية جزء من القضية الكردية في تركيا، إذ تتمركز قيادة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، مما يجعل سياسات تركيا الأمنية تجاه العراق ذات أهمية قصوى على الصعيدين الداخلي والإقليمي. بالإضافة لكون العراق من أهم وجهات التصدير التركية، حيث بلغت قيمة الصادرات ما يقارب ١١,٤ مليار دولار أمريكي حتى نوفمبر ٢٠٢٥. وقد عززت اتفاقية "النفط مقابل الماء" التاريخية، العلاقات بين البلدين، وذلك لمعالجة النزاعات حول تقاسم المياه وعبور النفط، إلى جانب مشروع طريق التنمية الذي يقوده العراق، وشبكة متنامية من الاتفاقيات الثنائية، تُرسّخ هذه التطورات مكانة العراق كشريك محوري في استراتيجية تركيا الإقليمية المتطورة. بالإضافة إلى ضعف محور المقاومة المدعوم من إيران وإعادة تشكيل المشهد السياسي في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، مما ادى إلى توسيع هامش المناورة أمام تركيا، لكنهما زادا أيضاً من مخاوف تركيا الأمنية، لا سيما فيما يتعلق بالجهات

الفاعلة الكردية وتنامي النفوذ العسكري الإسرائيلي[٢٩]. وقد عززت العمليات الإسرائيلية في سوريا وإشاراتها المحتملة لدعم الجماعات الكردية من إدراك تركيا للتهديد، مما عزز أهمية العراق في حسابات تركيا. فقد سعت إلى توسيع التعاون مع العراق كوسيلة لإدارة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وبالتالي تعزيز علاقاتها مع العراق وانخراطها في سوريا. حيث تظهر جميع هذه العوامل بوضوح أن العراق يُمثّل محوراً أساسياً في أولويات تركيا الداخلية والخارجية لعدة أسباب منها: إمكانية العراق أن يصبح ساحةً للمواجهة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، نظراً لوجود محور المقاومة المدعوم من إيران، ودوره في تشكيل الديناميكيات الإقليمية. مما يجعل العراق ليس مجرد جار فحسب، بل منطقة عازلة استراتيجية ومساحة يتعين على تركيا التعامل مع التفاعلات المعقدة مع إيران بشأن الأمن والنفوذ السياسي ومشاريع الربط. وأن تركيا تعمل على استثمار التحولات الشرق أوسطية الجديدة لأقصى حد لصالح معالجة مهدّداتها الأمنية على الحدود العراقية والسورية، وأنَّها تتوقع استجابة من الحكومة العراقية، في ضوء التغييرات الإقليمية. والضغوط الأمريكية والإسرائيلية المكثفة على الحكومة العراقية لثنيها عن المحور الإيراني، وحالة الارتباك السائدة لدى قادة التحالفات الشيعية خشية عمليات انتقامية أمريكية وإسرائيلية بحقهم خلفية الضربات الجوية في ظل الحرب الراهنة بين ايران واسرائيل[٣٠].

ومما تقدم يمكن القول بأن مستقبل العلاقات العراقية – التركية لا يتعدى اربع سيناريوهات تحدد شكل هذه العلاقة :

---

[29] **Derya Göçer and Meliha Altunışık, etal.**

[٣٠] **مستقبل التوجهات التركية الجديدة تجاه العراق على ضوء التحولات الإقليمية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٩ فبراير ٢٠٢٥، متاح على الرابط:**
https://share.google/44BhqQXT8T1UpqG2e تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢٠.

السيناريو الأول: سيناريو تطور العلاقات الاقتصادية ويعود السبب في ذلك إلى:

التكامل الاقتصادي وتطوير مشروع طريق التنمية مثل اهم ملامح تنمية وتطوير العلاقات بين العراق وتركيا، لما له من فائدة للبلدين، حيث يُعزّز طموح تركيا في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي، ورغبة العراق في تنويع اقتصاده وإعادة بناء قدرات الدولة. حيث تشكل الطاقة ركيزة أساسية في العلاقات التركية العراقية، لاسيما خط أنابيب كركوك–جيهان النفطي وتعاون أنقرة الوثيق مع حكومة إقليم كردستان في تصدير النفط من شمال العراق. وفي أيلول ٢٠٢٥، بدأ تدفق النفط إلى جيهان، تركيا، مما يُظهر تعزيز العلاقات مع كلٍ من كردستان وبغداد، بسبب الحرب الإيرانية الإسرائيلية وانخفاض إنتاج النفط من حقول النفط الجنوبية في العراق، بنسبة ٧٠% ليصل إلى ١,٣ مليون برميل فقط يوميًا، حيث أدت الحرب إلى إغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره حوالي ٢٠% من النفط العالمي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنحو ٣٠٪ لتتجاوز ١٠٠ دولار للبرميل منذ بدء الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران والتي تسببت في اضطراب شديد في تدفقات النفط، فقد أرسلت وزارة النفط خطابًا في أوائل آذار إلى حكومة إقليم كردستان تطلب فيه الإذن بضخ ما لا يقل عن ١٠٠ ألف برميل يوميًا من النفط الخام من حقول كركوك النفطية عبر شبكة خطوط أنابيب كردستان إلى مركز جيهان للطاقة في تركيا. كطريق بديل لتدفقات النفط الخام التي تعطلت بسبب الصراع الإيراني، حيث تم استئناف صادرات النفط الخام في ١٨ اذار ٢٠٢٦ من حقول كركوك العراقية إلى ميناء جيهان التركي عبر خط أنابيب، بعد أن اتفقت بغداد وحكومة إقليم كردستان على استئناف التدفقات "للظروف

الاستثنائية التي تواجهها البلاد[٣١]. إلى جانب ملف الربط بين الدول الذي يعد العنصر الأكثر تطلعًا للمستقبل في التعاون الاقتصادي التركي العراقي، ويتجلى ذلك في برنامج إعادة تطوير الحدود الطموح. يُعزز الممر الاقتصادي الضخم الذي يربط ميناء الفاو العراقي الكبير بمنطقة أوفاكوي في تركيا، والذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات، والذي ويعزز في الوقت نفسه علاقاتها مع العراق والإمارات العربية المتحدة وقطر. ويقود العراق هذا الممر، الذي يستند إلى مذكرة تفاهم وُقعت عام ٢٠٢٤ بين تركيا والعراق والإمارات العربية المتحدة وقطر، ويعكس دور تركيا الفاعل في تعزيز مصالحها في منطقة الخليج من خلال سياساتها الاقتصادية. وقد انطلق الجزء التركي من المشروع رسميًا في أكتوبر ٢٠٢٥ بإطلاق دراسة تقييم الأثر البيئي لخط سكة حديد بطول ٢٥ كيلومترًا يربط بين مدينتي جزيرة وأوفاكوي الحدوديتين التركيتين. حيث أُعلن العراق في تشرين الثاني ٢٠٢٥ عن إنجاز إحدى القنوات الملاحية الخمس المُخطط لها لميناء الفاو الكبير[٣٢]. إلى جانب مشروع طريق التنمية الذي يقوده العراق، وشبكة متنامية من الاتفاقيات الثنائية، التي تهدف إلى تعزيز الترابط الإقليمي والتكامل الاقتصادي. حيث أطلقت الحكومة العراقية في أيار ٢٠٢٣ مبادرة ربط ميناء الفاو على الخليج العربي بتركيا عبر طريق سريع، وخط سكة حديد، وخط أنابيب يمر بتسع من محافظات العراق التسع عشرة. وتُقدر تكلفة المرحلة الأولى من المشروع، المتوقع إنجازها بحلول عام ٢٠٣٣، بنحو ١٧ مليار دولار أمريكي. أما التكلفة

[31] **Iraq resumes Kirkuk crude exports via Ceyhan after Baghdad-KRG deal, Updated March 18, 2026, Available at the link : https://www.reuters.com/world/middle-east/iraqi-governm -turk**

[32] **Derya Göçer and Meliha Altunışık, The Evolving Middle Eastern Regional Order: Türkiye-Iraq Relations in Context, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, Feb 18, 2026, Available at the link: https://carnegieendowment.org/resea -in-context**

الإجمالية بحلول عام ٢٠٥٠ فستبلغ حوالي ٣٨ مليار دولار أمريكي. تُرسّخ هذه التطورات مكانة العراق كشريك محوري في استراتيجية تركيا الإقليمية المتطورة[٣٣].

٢- **السيناريو الثاني: تخفيف أزمة المياه** ويعود السبب في ذلك إلى اكتسب التعاون بين تركيا والعراق بشأن استخدام المياه العابرة للحدود بعدًا جديدًا بعد توقيع "الاتفاقية الإطارية للتعاون في مجال المياه"، في٢٢ نيسان ٢٠٢٤. وتهدف هذه الاتفاقية، والتي تسري لمدة عشر سنوات، إلى تعزيز التعاون وتبادل البيانات فيما يتعلق بنهري الفرات ودجلة. وتشمل الاتفاقية مشاريع مشتركة في مجالات مثل تحديث أنظمة الري، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والسيطرة على الفيضانات، ومكافحة الجفاف في هذا الإطار، وتشكيل لجان فنية مشتركة، وتبادل البيانات. فقد رفعت تركيا، اعتبارًا من عام ٢٠٢٥، حجم المياه اليومية المتدفقة إلى العراق إلى ٤٢٠ مترًا مكعبًا في الثانية، وذلك في أعقاب الجفاف الشديد وانخفاض احتياطيات المياه إلى مستويات تاريخية في عام ٢٠٢٥، عمل العراق على تكثيف مطالبه باتفاقية أكثر إلزامًا وإنصافًا. وانعكاساً لهذه المخاوف، أعلن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في تموز ٢٠٢٥ أن العراق وقع اتفاقية استراتيجية مع تركيا لنقل نموذج إدارة المياه التركي، لا سيما في مشاريع السدود ومرافق المياه[٣٤]، بموجب هذه الاتفاقية سيتم استخدام عائدات صادرات النفط العراقي إلى تركيا

---

[٣٣] إيمان سمك، مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء التطورات الأخيرة، مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، ٢٩ مارس، ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://nvdeg.org/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82_1 تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٨.

[34] Şerife Filiz CUMBUL, THE WATER ISSUE IN THE MIDDLE EAST AND TRANSBOUNDARY WATERS: THE ROLE OF THE EUPHRATES AND TIGRIS IN TÜRKİYE-IRAQ RELATIONS, Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Vol: 15 Isı: 3 Eylül 2025, p4.

لتمويل مشاريع بنية تحتية مائية واسعة النطاق في العراق، تنفذها شركات تركية. وقد وصف وزير الخارجية العراقي، هاكان فيدان، هذه المشاريع بأنها أكبر استثمار في البنية التحتية في تاريخ العراق، ونقطة تحول محتملة لإعادة تأهيل شبكات المياه في البلاد[٣٥]. أن اتفاقية النفط مقابل المياه لعام ٢٠٢٥ تُقدّم حلاً مؤسسياً لهذه القضية[٣٦].

٣- **السيناريو الثالث: تعزيز التعاون الأمني** ويعود السبب في ذلك إلى اتجهت الحكومة العراقية المركزية نحو تعاون أمني رسمي مع أنقرة، فقد تم تصنيف حزب العمال الكردستاني كمنظمة محظورة عقب محادثات رفيعة المستوى في بغداد في اذار ٢٠٢٤. فقد جرى التأكيد مجددًا على التزام البلدين بالتعاون في نيسان ٢٠٢٤ خلال زيارة أردوغان التاريخية إلى بغداد بعد انقطاع دام ثلاثة عشر عامًا. وشكّل هذا الاجتماع تحولًا كبيرًا في علاقات تركيا مع الحكومة العراقية، مما أدى إلى تقارب أكبر بين البلدين. وفي منتصف آب ٢٠٢٤، وقّع تركيا والعراق اتفاقيةً تُرسّخ التزاماتهما السابقة بالتعاون بشأن حزب العمال الكردستاني وملفات أخرى. ونصّ الاتفاق على إنشاء مركز تنسيق أمني مشترك في بغداد ومركز تدريب وتعاون مشترك في زيلكان، القاعدة العسكرية التركية في العراق، لتسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون العملياتي والتدريب التركي للقوات العراقية. فسعت إلى وسائل أخرى للحد من نفوذ حزب العمال الكردستاني من خلال حظره.

---

[35] **Amr Ellithy ،Future Prospects of Resolution between Iraq and Türkiye on Water Sharing Amr Ellithy ،PANORAMA ،21 November 2025 ،Available at the link:**
https://www.globalpanorama.org/en/2025/11/future-prospects-of-resolution-between-iraq-and-turkiye-on-water-sharing/

[٣٦] **الدبلوماسية التركمانية في العلاقات المائية العراقية - التركية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٠٦,١٠,٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://orsam.org.tr/ar/yayinlar/irak-turkiye-su-iliskilerinde-turkmen-diplomasisi-2/**

واغلاق مكاتب تابعة للحزب في بغداد، وفي آب ٢٠٢٤، حلّت المحكمة الاتحادية العليا ثلاثة أحزاب إيزيدية وكردية بسبب صلاتها بحزب العمال الكردستاني بناءً على طلب من مجلس الأمن القومي[٣٧]. من وجهة نظر تركيا، مكّن الدعم السياسي والعملياتي الذي قدمه العراق للضغط على حزب العمال الكردستاني، مما ساهم في تهيئة الظروف التي دفعت الحزب إلى نبذ الكفاح المسلح[٣٨].

وفي إطار التعاون متعدد الأطراف، قادت تركيا مبادرات لتيسير الحوار بين العراق وسوريا وقيادة لاحتواء المخاطر الأمنية الإقليمية. حيث انطلق منتدى متعدد الأطراف يضم تركيا والعراق وسوريا والأردن في عمّان في ٩ آذار ٢٠٢٥، لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب، لا سيما ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ودعم استقرار سوريا. مما يضفي بعدًا إقليميًا جديدًا على العلاقات التركية العراقية. حيث اسهمت هذه التطورات بحلّ أحد أطول الصراعات في العالم، لكن تأثيرها على الديناميكيات الإقليمية لا يزال غير واضح. حيث ان إنهاء الحرب حسن العلاقات التركية العراقية، إذ لن يكون لدى تركيا بعد الان أي مبرر لنشر قواتها داخل العراق. بالإضافة إلى أن تبديد مخاوف العراق من الانجرار إلى قتالٍ دامٍ لا مصلحة له فيه، وأن يُخفّف في الوقت نفسه من الانتقادات الداخلية الموجهة للحكومة لما يعتبره الكثيرون ضعفها في مواجهة الانتهاكات التركية للسيادة العراقية[٣٩].

---

[٣٧] شيماء علي، تركيا والعراق علاقة معقدة وخلافات حادة، البيت الخليجي للدراسات والنشر، ٢٤ نوفمبر ٢٠٣٤، متاح على الرابط: https://gulfhouse.org/posts/6151 / تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢٠.

[38] Firas Elias, Iraq's Management of the PKK's Presence in Iraq, EISMENA,19th July 2024, Available at the link: https://eismena.com/en/article/iraqs-management- -19gpt.com

[39] Derya Göçer and Meliha Altunışık, etal.

٤- **السيناريو الرابع: التأثر بالوضع الراهن** ويعود السبب في ذلك إلى ان الحرب الايرانية الاسرائيلية لا تؤثر على العلاقات العراقية التركية بشكل مباشر لكنها تعيد تشكيلها ضمن إطار إقليمي أكثر اضطراباً، حيث تتداخل المصالح الأمنية والاقتصادية مع حسابات التوازن الجيوسياسي. حيث يمكن ان تؤدي الحرب إلى جعل العراق منطقة نفوذ إيراني مما يؤدي إلى تنافس غير مباشر بين تركيا وايران داخل العراق، مما يجعل العلاقات بين البلدين غير مستقرة، أي ان أي نزاع عسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة وإيران سيشكل تحدي على العلاقات العراقية التركية. بالرغم من أن تركيا تستفيد من تراجع نفوذ إيران في المنطقة، التراجع النفوذ في العراق، إلا أن أي نزاع عسكري سيمتد على الأرجح إلى العراق، مما سيؤدي إلى تعليق التعاون الأمني ومشاريع الربط الحيوية، بما في ذلك برنامج إعادة الإعمار والتنمية. حيث يعد تحقيق التقدم المستدام على المسارين الاقتصادي والأمني أمرًا بالغ الأهمية لترسيخ العلاقات التركية العراقية في ظل المشهد الإقليمي المتغير[٤٠]. على صعيد آخر، تشكل تداعيات الحرب الإيرانية الإسرائيلية، واحتمال تجدد الأعمال العدائية والتوترات بين تركيا وإسرائيل، عواملَ تأثير في العلاقات العراقية التركية. حيث تتبنى إسرائيل وتركيا رؤى متضاربة بشأن سوريا؛ تركيا تسعى إلى جار مستقر وموحد يُحدّ من طموحات قوات سوريا الديمقراطية في الحكم الذاتي. لكن إسرائيل تنظر إلى توطيد سلطتها في سوريا كتهديد محتمل طويل الأمد، وقد أبدت تعاطفًا مع طموحات قوات سوريا الديمقراطية في الحكم الذاتي. ولحماية العراق من هذا السيناريو، ينبغي لتركيا الحفاظ على

[40] **Strengthening Iraq-Turkey Ties amid Regional Tensions, CRISIS GROUP, 09 DECEMBER 2025, Available at the link:**
https://www.crisisgroup.org/rpt/middle-eastnens

قنوات اتصالها مع المؤسسة الشيعية العراقية، بل وتوسيعها عند الضرورة، بما في ذلك أعضاء الشبكة المدعومة من إيران الذين يعارضون بشدة مع وجود الحامية التركية وتوسع نفوذها المحتمل في البلاد. قد يُسهم ذلك في إدارة المخاطر وتصورات التهديد لدى الطرفين[٤١].

وعليه يمكن تقديم عدد من الحلول لمواجهة ابرز القضايا المؤثرة على العلاقات المستقبلية بين البلدين:

١- يعد العراق سوق للمنتجات التركية، حيث يمكن استخدام العامل الاقتصادي كأداة ضغط مفيدة لغرض الوصول إلى اتفاق شامل يربط جميع الملفات المشتركة بين البلدين والتوصل إلى شراكة استراتيجية تتضمن ملف المياه والأمن والطاقة ضمن اتفاق واحد طويل الأمد.

٢- ان حل قضية المياه بين والعراق وتركيا تحتاج إلى حل سياسي واقتصادي وفني في نفس الوقت، مبني على استخدام التجارة والطاقة أي الربط بين (المياه والطاقة) من خلال تقديم النفط والغاز مقابل إطلاق تركيا لحصص المياه كورقة ضغط بصورة دبلوماسية فعالة لإيجاد حل وفق اتفاقية شاملة ودائمة بالاستناد إلى القانون الدولي، وإنشاء لجنة مشتركة عراقية-تركية لأدارة تقاسم المياه، وبناء السدود لتقليل هدر المياه.

٣- العمل على الوصول إلى حل مؤسسي دائم لحل الخلافات الأمنية أي تحويله من صراع إلى تعاون مبني على احترام سيادة العراق، يمكن ان يكون بوساطة دولية لضمان الالتزام، واللجوء إلى تنسيق استخباراتي والعمل على ضبط الحدود وفق تقنيات أمنية حديثة .

٤- تطوير قنوات تواصل سياسي وامني مستمر في ظل الاحداث الراهنة لمنع التصعيد، ووضع اتفاقيات تضمن استمرار التبادل التجاري وامدادات الطاقة

[41] **Strengthening Iraq-Turkey Ties amid Regional Tensions, etal.**

وتدفق المياه حتة في ظل استمرار التصعيد، اي العمل على بناء علاقة مرنة لغرض الصمود في الازمة الحالية، على وفق اليات إدارة أزمات فعالة بين البلدين.

الخاتمة

تعد العلاقات العراقية – التركية واحدة من أعمق واعقد العلاقات على مستوى المحيط الإقليمي، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة القضايا التي واجهتها علاقات الدولتين منها قضية المياه، وقضية الكردية وحزب العمال الكردستاني، فقد تناولت هذا الدراسة العلاقات بين البلدين من مختلف الجوانب، بما في ذلك السياق التاريخي للعلاقات وأبرز القضايا المؤثرة، وأبرز السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين البلدين، لاسيما بعد توقيع مذكرات تفاهم بين البلدين بعد بزيارة أردوغان لبغداد في شهر نيسان ٢٠٢٤ التي نتج عنها توقيع ٢٦ مذكرة تفاهم في التجارة والطاقة والبنية التحتية والأمن والتعليم، إضافة إلى توقيع مذكرة أخرى في شهر ايار ٢٠٢٥ خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى أنقرة، التي وقع فيها الطرفان ١٠ مذكرات تفاهم في الصناعة الدفاعية وتوسيع التبادل التجاري وإنشاء هيئة خاصة للإشراف على طريق التنمية. حيث أكدت هذه الدراسة، انه بعد سنوات من العلاقات المتوترة، وجدت تركيا والعراق نفسيهما في وضع أفضل في السنوات الأخيرة، مما أثار الآمال في إمكانية إحراز مزيد من التقدم. حيث إن الحاجة المتبادلة لدى كلٍّ من العراق وتركيا في ظل التطورات والأحداث الجارية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، لاسيما الأوضاع الأمنية، وتنامي تأثيرات الجماعات الإسلامية المسلحة، والعوامل الاقتصادية، مصحوبًا ذلك بالمتغيرات والتأثيرات الإقليمية والدولية كان دافعًا للانفتاح في العلاقات العراقية–التركية بعد جفاء سببه اختلاف المواقف، وتقاطع التوجهات التي

رافقت التحولات السياسية في عدد من الدول العربية، كان أبرزها الخلاف بين الدولتين بسبب الأزمة السورية. يمكن أن يساعد هذا التقدم في التعاون التركي العراقي نحو تحقيق أهدافهما الاقتصادية والأمنية، مما يعزز الاستقرار الإقليمي. وعليه فإن الرؤية المستقبلية للعلاقات العراقية التركية تتطلب انتقالاً واعياً من سياسة ادارة الازمات إلى سياسة بناء الشراكات من خلال تبني حوار متجدد ودعم المصالح المتبادلة، بوصفة الطريق الأمثل لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، ومنع التوترات الإقليمية من عرقلة العلاقات الثنائية، لاسيما في ظل الحرب الراهنة بين ايران وإسرائيل وأمريكا، التي من شأنها ان توثر على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وليس فقط على العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي الختام يتضح لنا ان مستقبل العلاقات العراقية التركية لا يمكن قراءته بمعزل عن التحولات الاقليمية الراهنة وطبيعة المصالح المتشابكة بين البلدين.

الاستنتاجات

١- ان انشاء المشاريع المائية على حوضي دجلة والفرات، وفي ظل ازمة المياه العالمية، أدى إلى تعقد العلاقات العراقية التركية لفترات طويلة. حيث أن التعاون في قضية المياه يعد عامل قوة ونقطة ضعف للعلاقات بين البلدين: يُمكن أن يدعم الترابط ويُعزّز ترسيخ العلاقات الثنائية، لا سيما في سياق الأزمة البيئية العالمية، ويُمكن أن يصبح محورًا لردود الفعل القومية وانتقاد الحكومتين إذا لم تتحقّق تحسينات ملموسة في جودة المياه وإمكانية الوصول إليها. كما أن ربط عائدات النفط بمشاريع تنفذها شركات تركية يُنذر بترسيخ التبعية غير المتكافئة وإعادة إنتاج عملية صنع القرار المبهمة التي تُسيطر عليها النخب.

٢- ان توجهات الحكومة العراقية المقبلة، ستؤدي دوراً في تحديد شكل وطبيعة العلاقة مع تركيا، فكلما كان أكثر استقلالية أصبحت إمكانية تطوير في العلاقات العراقية – التركية اكبر.

٣- يؤدي العامل الاقتصادي دوراً مهماً في العلاقات العراقية – التركية من خلال ارتباط تركيا والعراق، بمصالح اقتصادية مشتركة، كالتبادل التجاري والطاقة، كما تتواجد المئات من الشركات التركية في العراق في شتى المجالات التجارية الصناعية والزراعية في حين يعد العراق تركيا منفذا مهمًا لتصدير نقطه عبر أنابيب النفط التي تمر عبر الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ومن ثم إلى أسواق النفط العالمية.

٤- أدى البعد الأمني دوراً مهماً في العلاقات العراقية التركية، وذلك لوجود مصلحة أمنية مشتركة بين الدولتين، لاسيما في القضاء على حزب العمال الكردستاني، ودعم الجهود المشتركة من اجل حماية الحدود المشتركة بين البلدين.

٥- هناك فرصة جيدة لإعادة ضبط العلاقات التركية – العراقية المستقبلية في ظل حاجة البلدين للوصول إلى تسويات بخصوص الملفات الأكثر إلحاحاً وتحديداً العمليات العسكرية التركية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية، وموضوع استئناف الصادرات النفطية عبر الأنبوب العراقي – التركي. لاسيما في ظل التوترات الراهنة التي تسببها الحرب الايرانية الاسرائيلية، حيث انتقلت العلاقات بين البلدين من علاقة ثنائية الى شراكة متعددة الابعاد.

٦- ان مستقبل العلاقات العراقية التركية وتحول العلاقات إلى شراكة استراتيجية مستدامة مرهون باستمرار الحوار بين البلدين وادارة

الخلاقات بمرونة إلى جانب تعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

المصادر

الكتب

١- احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل، عمان، دار زهران، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

المجلات

١- نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية – التركية بعد ٢٠٠٣ في بعدها السياسي والأمني، قضايا سياسية / العدد ٦٧.
٢- حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد الستون.
٣- فادية عباس هادي، السياسة الخارجية التركية المعاصرة تجاه العراق (دراسة في الدوافع والآليات)، مجلة المعهد العدد (٦)، ٢٠٢١.
٤- أحمد مجيد جاسم محمد، العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠١٤ ومستقبلها، مجلة تكريت للعلوم السياسية (إصدار خاص) مؤتمر كلية العلوم السياسية (٤) (٢٠٢٣).
٥- حسين حافظ وهيب، العراق والمحيط الإقليمي دراسة في العلاقات التركية - العراقية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس - العدد الأول / ٢٠١٧.
٦- عامر كامل احمد، مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العددان ٦٤-٦٥.
٧- منى سليمان، محددات وأبعاد تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق (٢٠٠٣- ٢٠٢٤)، مَجَلَّةَ الثَّقَافَةِ وَالعُلُومِ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ، المجلد الأول العدد الثاني - يناير ٢٠٢٥.
٨- حسين علبوي عيشون، المتغيرات الداخلية وأثرها في العلاقات العراقية – التركية، مجلة النون العدد ٤٣.
٩- عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام ٢٠١١ وافاقها المستقبلية؟، قضايا سياسية، العدد ٨٠، ٢٠٢٥/٣/٣١.

المقالات

١- حنين محمد الوحيلي، القواعد التركية في العراق أبعاد المشروع العثماني المعاصر وحجم التمدد العسكري، مركز حمورابى للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٣٠، تموز ٢٠٢٥.
٢- الدراسات الإيرانية الجديدة في العراق على ضوء الدراسات الإيرانية ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، فبراير ٢٠٢٥.
٣- عبد الله ناهض عباس، العلاقات العراقية التركية.. قراءة في التحديات والفرص، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٢ حزيران ٢٠٢٤.

٤- محمد علي الطائي، مستقبل العلاقات العراقية التركية، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، ١٨ أغسطس، ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://arabprf.com/?p=4088 تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٥.
٥- آمال صبحي، أزمة التصريحات التركية العراقية" حول نشاط حزب العمال الكردستاني: الأبعاد والانعاكاسات، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، ٢٥ فبراير ٢٠٢٦، متاح على الرابط:
٦- https://shafcenter.org/%d8%a3%d8%b2a9-%a تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٥.
٧- حمد جاسم محمد الخزرجي، المتغيرات المؤثرة في العلاقات بين جمهورية العراق والجمهورية تركيا، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ١٢ مارس ٢٠١٩، متاح على الرابط: https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/03/12/% % تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١.
٨- العلاقات العراقية – التركية: مواجهة الملفات الشائكة، مركز الامارات للسياسات، متاح على الرابط:
٩- https://epc.ae/ar/details/featured/alalaqat-aleiraqia-alturkia-muajahat-almilaffat-alshayika تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٥.
١٠- علي بشار اغوان، من معاهدة ١٩٢٦ إلى بروتوكول ٢٠٢٥ كيف يتنازل العراق لتركيا في قضية دجلة والفرات؟، جمار، ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٥، متاح على الرابط https://jummar.media/10545 : تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٧.
١١- مستقبل التوجهات التركية الجديدة تجاه العراق على ضوء التحولات الإقليمية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٩ فبراير ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://share.google/44BhqQXT8T1UpqG2e تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢٠.
١٢- إيمان سمك، مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء التطورات الأخيرة، مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، ٢٩ مارس، ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://nvdeg.org/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82_1 تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٨.
١٣- الدبلوماسية التركمانية في العلاقات المائية العراقية - التركية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٠٦,١٠,٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://orsam.org.tr/ar/yayinlar/irak-turkiye-su-iliskilerinde-turkmen-diplomasisi-2/
١٤- شيماء علي، تركيا والعراق علاقة معقدة وخلافات حادة، البيت الخليجي للدراسات والنشر، ٢٤ نوفمبر ٢٠٣٤، متاح على الرابط: https://gulfhouse.org/posts/6151/ تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢٠.

المجلات باللغة الانكليزية

1- Prof. Lateef Kamel Kelaiwy, A Geopolitical Analysis of Iraqi- Turkish Relations after 2003, Journal of Tikrit University for Humanities, (2021) 28 (3).
2- Roxanne Jamal SHAKOR،THE IMPACT OF GEOPOLITICS ON IRAQ-TURKEY RELATIONS AFTER 2003 ،Institute Journal ،2024 (618-597) 16 .
3- Zena Kamal Khorsheed, A geopolitical analysis of Iraqi-Turkish relations after 2003, The 10th International Scientific Conference, July 25-26, 2019 - Istanbul, Turkey.
4- Mohamed Badine El Yattioui,The Turkish diplomatic strategy in Iraq: Shifts and continuities, 2003-2023, No. 39, January - June 2024.
5- Farzad Ramezani Bonesh, Turkey's approach and important goals toward Iraq, Al-Bayan Center for Planning and, 2022,p8.
6- Şerife Filiz CUMBUL, THE WATER ISSUE IN THE MIDDLE EAST AND TRANSBOUNDARY WATERS: THE ROLE OF THE EUPHRATES AND TIGRIS IN TÜRKİYE-IRAQ RELATIONS, Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Vol: 15 Isı: 3 Eylül 2025.
7- Iraq resumes Kirkuk crude exports via Ceyhan after Baghdad-KRG deal, Updated March 18, 2026, Available at the link :https://www.reuters.com/world/middle-east/iraqi-governm -turk
8- Derya Göçer and Meliha Altunışık, The Evolving Middle Eastern Regional Order: Türkiye-Iraq Relations in Context, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, Feb 18, 2026, Available at the link: https://carnegieendowment.org/research/2026/02/ ster-in-context
9- Amr Ellithy ،Future Prospects of Resolution between Iraq and Türkiye on Water Sharing Amr Ellithy ،PANORAMA ، 21 November 2025 ،Available at the link: https://www.globalpanorama.org/en/2025/11/future-prospects-of-resolution-between-iraq-and-turkiye-on-water-sharing/
10- Firas Elias, Iraq's Management of the PKK's Presence in Iraq, EISMENA,19th July 2024, Available at the link:

https://eismena.com/en/article/iraqs-management- -19gpt.com

11- Strengthening Iraq-Turkey Ties amid Regional Tensions, CRISIS GROUP, 09 DECEMBER 2025, Available at the link: https://www.crisisgroup.org/rpt/middle-eastnens